S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/2000/186
7 March 2000
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

التقرير الثالث المقدم من الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون

أولا - مقدمة

١ - طلب إليّ مجلس الأمن بموجب الفقرة ٢٢ من القرار ١٢٨٩ (٢٠٠٠)، المؤرخ ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٠، أن أواصل تقديم تقرير إلى المجلس كل ٤٥ يوما يتضمن، في جملة أمور، تقييمات للأوضاع الأمنية على أرض الواقع بحيث يتسنى إبقاء مستويات القوات والمهام التي تنجزها بعثة الأمم المتحدة في سيراليون قيد الاستعراض. وهذا التقرير مقدم وفقا لذلك الطلب، وهو يغطي التطورات التي جدت منذ تقديم تقريري الثاني عن البعثة المؤرخ ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ (S/2000/13). كما أنه يتضمن فرعا أوردت فيه الأهداف الهامة التي يتعين تحقيقها في العام القادم من بين أهداف عملية السلام.

ثانيا - التطورات السياسية

٢ - تم خلال الفترة التي يشملها التقرير إحراز تقدم في إنشاء الهيئات المختلفة المتوخاة في اتفاق لومي للسلام (S/1999/777، المرفق) الموقع في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٩، ووضعها موضع العمل. وقد أنشئت الآن مكاتب لجنة توطيد السلام، التي هي جهاز هام لتنفيذ الاتفاق، برئاسة اللفتنانت كولونيل جوني بول كوروما. وبدأت اللجنة في وضع مشروع خطة عمل لإنجاز ولايتها، وهي بسبيلها إلى الاجتماع مع جميع الهيئات الخاضعة لإشرافها التي عينها اتفاق لومي. كما بدأت لجنة إعادة النظر في الدستور، المعينة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ التي تتألف من ١٦ عضوا، عملها ويتوقع أن تقدم في المستقبل القريب تقريرا إلى الرئيس أحمد تيجان كَبَه. وفي الوقت نفسه، بدأ البرلمان عقد جلسات للتصديق على عدة مرشحين لعضوية اللجنة الوطنية للانتخابات ولجنة إدارة الموارد الاستراتيجية والتعمير والتنمية الوطنيين. ومن المنتظر أن يتخذ في القريب العاجل قرار بشأن الأعضاء المعينين في اللجنة الوطنية للانتخابات، بينما ستكتمل جلسات تثبيت أعضاء لجنة إدارة الموارد الاستراتيجية والتعمير والتنمية بمثول رئيسها، السيد فوداي سانكوه، أمام البرلمان وفقا للمقتضيات البرلمانية.

٣ - وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، قدم السيد كوروما استقالته من جيش سيراليون إلى الرئيس كَبَه. وبينما سيظل السيد كوروما عضوا في المجلس الثوري للقوات المسلحة، ستَحل جماعته على أن يقترن ذلك بإعادة عناصر جيش سيراليون السابق إلى صفوف القوات المسلحة الحالية وشيكا.

070300 060300 00-32589

٤ - وفي الوقت نفسه، شرعت وزارة الدفاع بمساعدة مستشاري الطرفين، في إعداد خطة لإعادة إدماج المحاربين تتوخى نزع سلاح جميع محاربي جيش سيراليون السابق ونقلهم إلى موقع مركزي يجري فيه فرزهم وتدريبهم تدريبا عسكريا. وقد بدأت المرحلة الأولى من هذه العملية في ٢٤ شباط/فبراير بنقل ١ ٠٠٠ من محاربي جيش سيراليون السابق من فريتاون وتجميعهم في معسكر في ماتيني، وافتتاح معسكر آخر في باتبانا حيث تم تجميع ١٠٨ مقاتلين سابقين. وجميع هؤلاء المحاربين الآن في انتظار بدء عملية الفرز. ومن المنتظر أن يلحق من يتبين عدم لياقتهم للخدمة في الجيش ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون مستعدة للمساعدة في هذا المشروع الحاسم، في حدود ولايتها وقدراتها.

٥ - وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، عقد الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الرئيس ألفا عمر كوناري رئيس مالي، الاجتماع الثاني للجنة التنفيذ المشتركة، الذي حضره ممثلون للجنة السبعة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والأطراف الخمسة الضامنة المعنوية لاتفاق لومي، فضلا عن مراقبين دوليين من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية وغيرهما. ومثل حكومة سيراليون النائب العام، بينما مثل حزب الجبهة المتحدة الثورية الأمين العام للحزب السيد روجرز. وحضر السيد كوروما الاجتماع بصفته رئيس لجنة توطيد السلام. واتخذت لجنة التنفيذ المشتركة عدة توصيات بهدف الإسراع في تنفيذ اتفاق لومي، خاصة فيما يتعلق بالامتثال لعملية نزع السلاح، واتفاق وقف إطلاق النار وإتاحة وصول المساعدة الإنسانية دون معوقات. كما طالبت اللجنة بالسماح لقوات الأمم المتحدة بإنجاز ولايتها دون تقييدات وطالبت بإعادة الأسلحة التي صادرتها الجماعات المسلحة من بعض الوحدات (انظر الفقرة ١١ أدناه). وأعلن الرئيسان كوناري وكَبَه أثناء اجتماع لجنة التنفيذ المشتركة أنهما سيقومان بزيارة مشتركة لمقاطعات سيراليون، من أجل إعطاء زخم لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٦ - وكان التقدم بطيئا في النواحي الأخرى من عملية السلام. إذ لم يُحرز سوى القليل من التقدم في نزع السلاح في الأنحاء الشمالية والشرقية من البلد، بينما واصلت جماعات المتمردين عرقلة الأنشطة الإنسانية ودوريات بعثة الأمم المتحدة وإزعاج السكان المدنيين في تلك الأنحاء. وقد صدرت عن الجبهة المتحدة الثورية وزعيمها سانكوه خلال هذه الفترة عدة تصريحات عامة معادية لبعثة الأمم المتحدة. ولمعالجة هذا الموقف، واصل ممثلي الخاص السيد أولوييمي أدينيجي الالتقاء بمختلف القادة، واضطر إلى توجيه نداء علني إلى السيد سانكوه لكي يبدي التزام حزبه بدرجة ملموسة إلى حد كبير بعملية السلام ولكي يحجم عن الإدلاء بالتصريحات المعادية لبعثة الأمم المتحدة.

٧ - وفي ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٠، غادر السيد سانكوه سيراليون مسافرا إلى كوت ديفوار وجنوب أفريقيا، في انتهاك لحظر السفر المفروض بموجب قرار مجلس الأمن ١١٧١ (١٩٩٨) المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وإزاء هذا الانتهاك، عقدت لجنة الجزاءات جلسة طارئة في ١٨ شباط/فبراير وحثت السيد سانكوه على العودة فورا إلى سيراليون، وهذا ما فعله في ٢٨ شباط/فبراير.

٨ - وكجزء من إسهام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والزعماء الإقليميين حاليا في عملية السلام في سيراليون، نظم اجتماع خاص في يومي ١ و ٢ آذار/ مارس ٢٠٠٠ في باماكو، برعاية الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، حضره ممثلون رفيعو المستوى لحكومة سيراليون، والأمين التنفيذي للجماعة، وممثلون لها ولمنظمة الوحدة الأفريقية، وممثلي الخاص والسيد كوروما. ومثل مايك لامان السيد سانكوه، الذي وجهت إليه الدعوة إلى الحضور ولكنه لم يقبلها. واختتم الاجتماع باعتماد بلاغ دعا فيه رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا زعماء سيراليون، لا سيما الحكومة وزعيم الجبهة المتحدة الثورية ورئيس لجنة توطيد السلام، إلى ترجمة أقوالهم عن الالتزام بعملية السلام إلى أعمال محددة. وبعدئذ، أقر رؤساء دول اتحاد نهر مانو، الذي يضم غينيا وليبريا ومالي وسيراليون، ذلك البلاغ في اجتماعهم المعقود في ٢ آذار/ مارس ٢٠٠٠.

٩ - وما زال يجري إحراز تقدم صوب وضع نهج للإطار الاستراتيجي لسيراليون. وأعد الفريق القطري التابع للأمم المتحدة تقريرا أوليا يحدد المبادئ والسياسات التي تسترشد بها الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة ويقترح الترتيبات المؤسسية والتنسيقية الملائمة لكفالة الاتساق فيما بين كيانات الأمم المتحدة وشركائها. ومن المقرر الانتهاء من إعداد مخطط أكثر شمولا بحلول منتصف آذار/ مارس، يتضمن حالة تكامل الأهداف السياسية وأهداف حقوق الإنسان والمساعدة.

ثالثا - الحالة الأمنية

١٠ - ظلت الحالة الأمنية بصفة عامة متوترة وعرضة للانفجار وإن كانت قد طرأت عليها بعض التحسينات. وتحسنت البيئة الأمنية في منطقة لونغي بدرجة كبيرة، في المقام الأول نتيجة لقيام بعثة الأمم المتحدة بدوريات على نطاق واسع وإن ظل التوتر قائما حول منطقة أوكرا هيلز وفي المقاطعتين الشمالية والشرقية. وشملت انتهاكات وقف إطلاق النار هناك نصب الكمائن للمدنيين، وإبقاء المتاريس على الطرق على نحو غير مشروع، وتحركات قوات الجبهة المتحدة الثورية من ماكيني إلى كونو في أوائل شباط/فبراير، وعرقلة عمليات حفظ السلام.

١١ - ووقعت عدة حوادث خطيرة شملت بعثة الأمم المتحدة وعناصر المتمردين والمحاربين السابقين. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، استولت عناصر الجبهة المتحدة الثورية على عدد كبير من الأسلحة والذخائر والمركبات من قافلة قوات غينية كانت تتجه للانضمام إلى بعثة الأمم المتحدة. وفي حادثتين أخريين، نُصب كمين لأفراد الكتيبة الكينية في البعثة واضطروا إلى تسليم أسلحتهم إلى مقاتلي جيش سيراليون السابق في منطقة أوكرا هيلز في ١٤ كانون الثاني/يناير، وإلى عناصر الجبهة المتحدة الثورية بالقرب من ماكيني في ٣١ كانون الثاني/يناير. كما قام متمردو الجبهة المتحدة الثورية عند ماكيني بنزع سلاح ١٤ جنديا من فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واحتجازهم أثناء حراستهم لمنظمة إنسانية غير حكومية كانت في طريقها لجمع المحاربين الأطفال في كابالا في ١٨ كانون الثاني/يناير. ثم أفرج عن القافلة في اليوم التالي. وإزاء هذه الحوادث، حثت كل من الأمانة العامة والميجور

جنرال فيجي كومار جيتلي قائد قوة بعثة الأمم المتحدة، البلدان المساهمة بقوات على أن تكفل هي ووحداتها امتثال قواتها في مسرح عملية البعثة امتثالا تاما لولاية البعثة وقواعدها الخاصة بالاشتباك وأن تكون مجهزة وفقا لمعايير الأمم المتحدة.

١٢ - وبينما أعيدت فيما بعد بعض الأسلحة التي أخذها محاربو الجبهة المتحدة الثورية من الكتيبة الكينية، لم تسترد بعد الأسلحة التي أخذتها عناصر جيش سيراليون السابق. وبضغط من بعثة الأمم المتحدة وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واللجنة الوطنية لإعادة التوطين والإصلاح والتعمير، سافر السيد سانكوه إلى كاماكوي في ٤ شباط/فبراير يرافقه ممثلون لفريق المراقبين العسكريين والبعثة وحكومة سيراليون، سعيا إلى إعادة الأسلحة الغينية. غير أنه بدلا من أن يصدر تعليمات حازمة، صرح لمحاربي الجبهة المتحدة الثورية مرارا بأنه هناك لمجرد التحقيق في الحادث. ولدى عودته إلى فريتاون أعلن عدم مسؤولية الجبهة المتحدة الثورية عن الاستيلاء على الأسلحة، مما جاء متناقضا مع الأدلة التي حصلت عليها بعثة الأمم المتحدة. ولم يُستعد حتى الآن سوى ناقلتي جنود مصفحتين جردت كل منهما من الأسلحة المركبة فيها.

١٣ - وفي ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠، استوقف عدد كبير من محاربي الجبهة المتحدة الثورية المدججين بالسلاح قافلة تابعة للكتيبة الهندية كانت متجهة من كينيما إلى دارو. ورفض أولئك المحاربون السماح للقافلة التابعة للبعثة بالمضي، رغم التأكيدات المتكررة التي قدمتها زعامة الجبهة بشأن احترام حرية حركة البعثة. ثم جرى تعزيز القافلة بعناصر من الكتيبة الغينية. واستمر جمود الموقف لمدة يومين، اضطرت قافلة البعثة في النهاية إلى العودة إلى كينيما. وأيضا في ٢٣ شباط/فبراير، تبودل إطلاق النار بين المتمردين ودورية تابعة للبعثة في منطقة الكتيبة النيجيرية في جزيرة بيبل. ولم يبلغ عن وقوع إصابات ولكن دورية البعثة تمكنت، نتيجة للحادث، من إطلاق سراح عدة أشخاص مختطفين كان المتمردون يحتجزونهم.

١٤ - وكانت آخر مرة رفضت فيها الجبهة المتحدة الثورية التعاون مع بعثة الأمم المتحدة في ٢٩ شباط/فبراير، عندما انتشر محاربو الجبهة حول ممر الهبوط الخاص بالأمم المتحدة في ماغبوراكا ورفضوا السماح لهليكوبتر تابعة للأمم المتحدة بالهبوط عليه. وادعى قائد قوات الجبهة في ماغبوراكا أنه قد خشي أن تهاجمهم قوات المجلس الثوري للقوات المسلحة بمساعدة بعثة الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، أعلن محاربو الجبهة المتحدة الثورية في دارو أن تحرك البعثة إلى كايلاهون سيقابل بمقاومة ما لم يتم بموافقة قيادة الجبهة. كما أفادت تقارير بقيام الجبهة بنشر أسلحة مضادة للطائرات وزرع ألغام في منطقة بندو.

١٥ - وواصلت لجنة التنفيذ المشتركة واللجنة المشتركة للرصد واللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج توجيه نداءات قوية من أجل الامتثال للمادة التاسعة عشرة من اتفاق لومي، التي تطلب من كل الأطراف تزويدها بالمعلومات المتعلقة بعدد المحاربين ومواقعهم، وإزالة جميع المتاريس ونقاط التفتيش

التي أقيمت على نحو غير مشروع. وحتى الآن قامت قوات الدفاع المدني والمجلس الثوري للقوات المسلحة بتقديم المعلومات عن عدد محاربيهما، ولكن الجبهة المتحدة الثورية لم تفعل ذلك بعد.

نشر بعثة الأمم المتحدة

١٦ - في ١ آذار/ مارس، بلغ قوام العنصر العسكري بالبعثة ٣٩١ ٧ فردا، من بينهم ٢٦٠ مراقبا عسكريا. (انظر المرفق). ووفقا للخطط السابقة، تنتشر حاليا العناصر الرئيسية للقوة في فريتاون، ولونغي، وبورت لوكو، ولونسار، وماسياكا، وماكيني، وماغبوراكا، وكينيما، ودارو، والميل ٩١، وبو، وموبامبا (انظر الخريطة). وقد بذلت محاولات متتالية للانتشار أيضا في كويدو وكايلاهون ولكنها لم تنجح، بسبب رفض الجبهة المتحدة الثورية السماح للبعثة بحرية الحركة، رغم تأكيدات قيادتها المتعددة، القائلة بأن البعثة ستتمكن من التحرك إلى هذين الموقعين.

١٧ - ويواصل عنصر المراقبين العسكريين بالبعثة، الذي يضم ضباطا من ٣٢ بلدا، الاضطلاع بالمهمة الحيوية المتمثلة في بناء الثقة والمساعدة على عملية فرز وتسجيل المحاربين السابقين في مواقع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ووجودهم غير المسلح يعد مكملا هاما لأنشطة قوات حفظ السلام ويؤدي مهمة الوصل بين القوات والسكان المدنيين ومختلف المحاربين في سيراليون.

١٨ - كما يعمل العنصر العسكري بالبعثة في تعاون وثيق مع مجتمع المساعدة الإنسانية من خلال الإنشاء التدريجي لشبكة أمنية على طول الشريانين الرئيسيين الموصلين بين الشرق والغرب في البلد وتنسيق حركة إمدادات الإغاثة. ورسم هذا التعاون بحيث يربط بين مهمتي المساعدة الإنسانية وحفظ السلام من أجل إقامة مناطق استقرار في البلد. ويجري وضع استراتيجية مشتركة، في إطار منظومة الأمم المتحدة العاملة في سيراليون، لجميع الجهات التي أتيح الوصول إليها. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة بصفة خاصة إلى مشروع إصلاح الطرق الذي يجري الاضطلاع به حاليا في المقاطعة الشرقية، وتشترك فيه هيئة طرق سيراليون، ويموله برنامج الأغذية العالمي.

وجود فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

١٩ - وجه إليّ وزير خارجية نيجيريا رسالة مؤرخة ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، عرض فيها تعليق سحب القوات النيجيرية المتبقية في سيراليون لمدة ٩٠ يوما للحيلولة دون إمكانية حدوث فراغ أمني قبل نشر بعثة الأمم المتحدة الموسعة في سيراليون. وفي المناقشات التي أجريت لاحقا مع السلطات العسكرية النيجيرية، تم الاتفاق على ضم كتيبتي مشاة نيجيريتين وسرية دبابات نيجيرية واحدة إلى البعثة لمدة ٩٠ يوما تبدأ في ٧ شباط/فبراير، وسيتم توفير المعدات اللازمة لهذه العناصر مما يوجد حاليا في سيراليون من وحدات تابعة لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وحاليا لا تزال القوات النيجيرية في ذلك الفريق منتشرة في سيراليون، وهي متمركزة في فريتاون، وبورت لوكو، وكامبيا، وكيناما، ومانجي، ولونسار، وماسياكا، والميل ٩١. وهذه القوات تساعد في صيانة أمن الدولة وفي عملية نزع السلاح.

الشرطة المدنية

٢٠ - في الوقت الحاضر، لا تزال أنشطة شرطة سيراليون مقصورة على الجزء الغربي من البلد، لا سيما فريتاون؛ كما توجد وحدات صغيرة جدا من الشرطة الوطنية في كامبيا، وبورت لوكو، ولونسار، وبو، وكيناما. بيد أن الشرطة لا تزال في حاجة إلى المزيد من الأفراد وإلى المرافق وكميات من المعدات اللازمة لإنجاز مهامها الأساسية وعلى إثر تدمير المدرسة الوطنية لتدريب الشرطة خلال الهجوم الذي شنه متمردون، في كانون الثاني/يناير، فقدت الشرطة المحلية إمكانية تنمية مواردها البشرية أو إعادة تنظيمها بسهولة. وهناك مشكلة إضافية تتمثل في انعدام مرافق الاحتجاز ذات المعايير المقبولة، مما يضطر الشرطة إلى احتجاز المشتبه فيهم في ظروف غير آمنة ولا إنسانية في كثير من الأحيان.

٢١ - وأثر العنف الذي تعرض له ضباط الشرطة وأسرهم خلال الصراع في رغبة أفراد الشرطة في العودة إلى مراكز عملهم السابقة بالمقاطعات. وحال التوتر القائم بين الشرطة وعناصر المتمردين السابقين حتى الآن من نشر أفراد الشرطة في مخيمات برنامج نزع السلاح والتسريح والإدماج حيث لا يسهر على توفير الأمن سوى بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وقوات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٢٢ - وعلى الرغم من هذه التحديات، تحقق بعض التقدم الملموس في مجال تدريب أفراد الشرطة وتحسين ظروف الخدمة، وإجراء الرصد، وتنفيذ التغييرات الهيكلية والتغييرات المتعلقة بالأفراد، الجارية بقيادة المفتش العام للشرطة وبدعم من قوة شرطة الكومنولث وبضعة من مستشاري الشرطة المدنية التابعين لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون. ووضعت الخطط اللازمة لإعادة تنظيم القوة وتعزيزها بالاستناد جزئيا إلى العمل المنجز في عام ١٩٩٨. واجتمع مستشارو الشرطة المدنية التابعين لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون مع الأطراف المؤثرة المعنية لتأكيد أهمية إعطاء أولوية قصوى لتطوير قوة شرطة سيراليون. وأعيد تدريب المئات من أفراد الشرطة، كما بات المدربون الميدانيون المهرة على استعداد للانتشار في المقاطعات متى أمكن تعبئة الموارد اللازمة لاقتناء المعدات واللوازم الأساسية وإصلاح المرافق. وعلاوة على ذلك، أعيد تدريب نحو ١٠٠ من أفراد الفرقة الأمنية الخاصة المسلحة وتم نشرها في بو وكيناما. وسيكون أفراد هذه الفرقة، من حيث المبدأ، مهيئين لحماية زملائهم غير المسلحين في المقاطعات. ويتوقع أن تنشر بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ٦٠ مستشارا لتصبح بذلك قادرة على تقديم الخبرة والدعم في مراكز شرطة المقاطعات ومواقع برنامج نزع السلاح والتسريح والإدماج وعلى إعادة تدريب أفراد الشرطة. وتواصل الأمانة العامة إجراء مشاورات مع البلدان التي يُحتمل أن تشارك بأفراد من الشرطة في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وإني أناشدها أن تستجيب إلى هذا الطلب العاجل لمساعدة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في هذا المجال الهام.

رابعا - نزع السلاح والتسريح والإدماج

٢٣ - يتواصل تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح والإدماج بوتيرة بطيئة نوعا ما، وذلك على الرغم من حدوث زيادة معتبرة في تجريد محاربي قوات الدفاع المدني السابقين من أسلحتهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ١ آذار/ مارس ٢٠٠٠، بلغ العدد الإجمالي للمقاتلين الذين جردوا من أسلحتهم ١٩١ ١٧ بمن فيهم ٠٥١ ٤ من محاربي الجبهة المتحدة الثورية، و ٨٥١ ٨ من الموالين لجيش سيراليون ومن أفراده السابقين، و ٢٨٩ ٤ من قدامى محاربي قوات الدفاع المدني. بيد أن المشاركة في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح والإدماج في مركز التسريح في دارو الواقعة بالقرب من كايلاهون، وهي أحد معاقل الجبهة المتحدة الثورية، لا تزال ضعيفة، إذ لم يُسجل سوى ١٩٣ من قدامى المحاربين. وتقول التقارير إن قادة الجبهة المتحدة الثورية في شرق البلد لا يزالون يمنعون المحاربين التابعين للجبهة وقدامى محاربي جيش سيراليون من الانضمام إلى البرنامج. وفي ١٨ و ١٩ شباط/فبراير، وتحت رعاية اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح والإدماج، سافر السيد مايك لمين وزير التجارة والصناعة، بوصفه ممثلا للجبهة المتحدة الثورية ونائب وزير الدفاع، والزعيم هنغا نورمان، منسق قوات الدفاع المدني، إلى كيناما، ودارو، وسيغيويما، وكايلاهون لتعزيز نزع السلاح في تلك المناطق. بيد أنه لم تسجل أية استجابة حتى الآن.

٢٤ - ومما يثير القلق بوجه خاص تدني نوعية الأسلحة المسلَّمة، ونسبة الأسلحة المجموعة إلى عدد المحاربين السابقين، إذ أن العديد من المحاربين المتقدمين لتسريحهم لا يسلمون سوى الذخيرة أو القنابل اليدوية. وأثيرت هذه المسألة مرارا وتكرارا في اجتماعات اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح والإدماج. ويتوقع متى تم الاتفاق على موعد نهائي لإنهاء تنفيذ البرنامج أن يُعلن عن عدم مشروعية حيازة الأسلحة في البلد دون تصريح. وأصبحت الحاجة تمس أكثر فأكثر إلى تدمير الأسلحة والذخيرة وذلك بسبب تخزين الذخيرة غير الآمن وبسبب ما يطرأ عليها من تغيرات. وقد وضعت بعثة الأمم المتحدة لسيراليون، بالتعاون مع اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح والإدماج، برنامجا للتخلص من الأسلحة والذخيرة يتوقع الشروع فيه قريبا. وسيكون من الضروري أن تسلم الأطراف أسلحتها الثقيلة ومعدات دعمها العسكري.

٢٥ - ولا تزال الحالة الأمنية في مخيمات برنامج نزع السلاح والتسريح والإدماج تشكل مصدر قلق، لا سيما في بورت لوكو، ففي إحدى المرات، انفجرت قنبلة يدوية بالمخيم الجنوبي في بورت لوكو فأصيب عشرة أشخاص وقتل شخص واحد. وفي ثلاث مناسبات، كشفت عمليات التفتيش التي قامت بها بعثة الأمم المتحدة في سيراليون عن وجود أسلحة وذخيرة مخفية، فجمعتها فورا. وفي مواجهة هذه الحوادث، أجرت البعثة استعراضا شاملا للترتيبات الأمنية كما تُبذل الآن جهودا لتشديد إجراءات الرقابة. وحدثت أيضا خلال الفترة المشمولة بالتقرير اضطرابات قليلة في صفوف المحاربين السابقين الموجودين في لوغي وبورت لوكو تعزى أساسا إلى المطالب التي قدمها أفراد جيش سيراليون السابقون للتعجيل بإدماجهم في الجيش الجديد ودفع مرتباتهم.

٢٦ - واتخذت خطوة هامة إلى الأمام في مجال تنفيذ أنشطة الإدماج، وذلك ببدء تنفيذ برنامج محلي في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٠ للتأهيل والإدماج. ويوفر البرنامج الموارد اللازمة للمشاريع التي تستحق التمويل بما تصل قيمته إلى ٢٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة مقدمة من البنك الدولي و ١٢,٥ مليون دولار مقدمة من مصرف التنمية الأفريقي. وينبغي التعجيل في تنفيذ إجراءات الموافقة على المشاريع في هذا المجال لتلبية احتياجات المحاربين المسرحين والمجتمعات المحلية المتأثرة بالحرب. وينبغي تنسيق هذه الجهود بإحكام مع ما يجري أو ما تقرر من أنشطة المنظمات الإنسانية والإنمائية، بما فيها الأمم المتحدة.

خامسا - حقوق الإنسان

٢٧ - على الرغم من الجهود الكبرى، بما فيها جهود بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، لا تزال حالة حقوق الإنسان في سيراليون تشكل مصدر قلق بالغ، لا سيما في منطقة بورت لوكو حيث تتواصل جرائم نهب القرى، وحرق المنازل، ومضايقة المدنيين واختطافهم، والاغتصاب والاعتداء الجنسي التي ترتكبها في المقام الأول العناصر التابعة لجيش سيراليون السابق انطلاقا من أوكرا هيلز المجاورة. وفي كابالا، لا يزال عدد كبير من محاربي الجيش السابقين، وكذلك عناصر مسلحة في المناطق المجاورة، يمارسون التهديد ضد السكان المدنيين وضد مقدمي المساعدة. ومثل هذا العنف ضد المدنيين غير مقبول. وينبغي أن يعلم مرتكبو هذه الجرائم أن أعمالهم ليست مشمولة بالعفو العام بموجب اتفاق لومي بل ينبغي، بالتالي، أن يتوقعوا أن يُحاسبوا عليها.

٢٨ - وتجدر الإشارة إلى أن بعثات تقصي الحقائق التي اضطلع بها موظفو حقوق الإنسان التابعون لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون في كل من بورت لوكو، وماكيني، وماغبوراكا، وكابالا، وكينيما، ودارو، قد بينت أن حالة حقوق الإنسان آخذة في التحسن في هذه الجهات التي تنتشر فيها قوات الأمم المتحدة والمراقبون العسكريون.

٢٩ - ويشكل انعدام الخدمات الطبية والنفسية وغيرها من الخدمات الملائمة اللازمة للنساء ضحايا العنف مصدر قلق بالغ، لا سيما في ضوء استمرار تفشي جرائم الاغتصاب والاعتداء الجنسي على نطاق واسع. وتحتاج معظم النساء والفتيات في مخيمات المشردين داخليا إلى العلاج من الأمراض المنقولة جنسيا الناشئة عن الاغتصاب. ويرجح ارتفاع معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، غير أن التقديرات الدقيقة لا تتوافر حاليا بسبب عدم انتظام جهود الكشف عن الإصابات وجهود جمع البيانات. وتتخذ بعثة الأمم المتحدة في سيراليون تدابير لتوعية أفراد حفظ السلام فيما يختص باتقاء ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٣٠ - ولا تزال حالة حقوق الإنسان في المناطق التي تسيطر عليها الجبهة المتحدة الثورية مدعاة للإنزعاج بسبب استمرار مضايقة المدنيين لأجل الحصول على الغذاء والمال في نقاط التفتيش التي تديرها الجبهة، وفرض ضرائب غير قانونية، وتواجد المحاربين الأطفال البادي للعيان، فضلا عن الأعداد الكبيرة

من المختطفين، بمن فيهم النساء والفتيات، التي لا تزال تحتجزها العناصر المتمردة. واكتشفت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون مؤخرا مراكز احتجاز غير قانونية، بما في ذلك سجن تديره الجبهة المتحدة الثورية حيث تعتقل أفرادا يُقال إنهم حاولوا الانضمام إلى برنامج نزع السلاح والتسريح والإدماج. وتُبذل جهود لمحاولة إطلاق سراح هؤلاء فورا. وتستمر لجنة إطلاق سراح أسرى الحرب وغير المحاربين، التي ترأسها بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، في جمع المعلومات بشأن حالة عدد كبير من المختطفين الذين لا يزالون محتجزين لدى الجبهة المتحدة الثورية لدى عناصر من جيش سيراليون السابق، وفي الدعوة إلى إطلاق سراحهم.

٣١ - وفي الوقت نفسه، حدثت زيادة معتبرة في عدد الأطفال الذين أطلقت سراحهم عناصر جيش سيراليون السابق من أوكرا هيلز (٤٨ طفلا) ومن كابالا (٣٢٩ طفلا)، ومعظم هؤلاء الأطفال من المحاربين السابقين. وقامت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بدور كبير في هذه العملية من خلال التفاوض لإطلاق سراح الأطفال وتوفير الدعم السوقي والحراسة العسكرية لضمان نقلهم إلى مراكز الرعاية المؤقتة.

٣٢ - وفي ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٠، ووافق البرلمان على قانون لجنة الحقيقة والمصالحة. وساعدت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في صياغة ذلك القانون، وهي بصدد تحديد مجالات الدعم والمساعدة التقنية التي ستقدم في العملية التحضيرية، بما في ذلك تنفيذ حملة وطنية للإعلام والتوعية. وتم وضع الصيغة النهائية لمشروع النظام الأساسي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان؛ ويتوقع أن تقدمها بعثة الأمم المتحدة في سيراليون إلى حكومة سيراليون في شهر آذار/ مارس .

٣٣ - وخلال الشهرين الماضيين، عزز قسم حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون كثيرا من أنشطة التدريب وبناء المؤسسات التي يضطلع بها، ووفر التدريب في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك توفير التدريب المتخصص بشأن الفوارق بين الجنسين وحقوق الطفل، للموظفين الوطنيين المكلفين برصد حقوق الإنسان ولأفراد الشرطة والأفراد العسكريين التابعين لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون. كما يجري التخطيط لتدريب المحاربين السابقين، بمن فيهم المحاربون الأطفال السابقون، على تعزيز حقوق الإنسان واحترامها.

حماية الأطفال

٣٤ - عُيِّن مؤخرا مستشار كبير لشؤون حماية الأطفال لكي يعمل مع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ليساعد في ضمان جعل حماية حقوق الأطفال شاغلا ذا أولوية طوال عملية حفظ السلام وتوطيد السلام في سيراليون. وسيقوم المستشار، بوصفه جهة التنسيق المعنية، بحماية حقوق الطفل ضمن عملية السلام، بالاتصال بجميع الوكالات والكيانات المعنية، كما سيتعاون مع مختلف عناصر بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بشأن مسائل هامة مثل إطلاق سراح الأطفال المختطفين، وتسريح الجنود الأطفال وإدماجهم، وتقديم الدعم لضحايا العنف الجنسي وعمليات التشويه الجنسي، وتوفير التدريب على شؤون حقوق الطفل لموظفي البعثة والكيانات والمجموعات الوطنية (الشرطة، والمنظمات غير الحكومية، والمحاربون السابقون).

سادسا - الجوانب الإنسانية

٣٥ - بنشر الوحدات العسكرية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون تبدو للعيان علامات تشير إلى بعض التحسن فيما يختص بإمكانية الحصول على المساعدة الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك سُحب الطلب الذي تقدمت به الجبهة المتحدة الثورية لسيراليون، في ماكيني في مطلع هذا العام، المتعلق بتوجيه جميع أشكال المعونة عن طريق الجناح الإنساني التابع لها، ألا وهو منظمة بقاء الجنس البشري. وتم، بناء على دعوة من الحكومة، إدماج منسق الجبهة المتحدة الثورية للشؤون الإنسانية في اللجنة الوطنية للتعمير وإعادة التوطين والتأهيل، في حين شجعت الأمم المتحدة الجبهة المتحدة الثورية على تحويل منظمة بقاء الجنس البشري إلى منظمة غير حكومية.

٣٦ - ولذلك، قامت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في منتصف شباط/فبراير بأول تقييم إنساني متعدد القطاعات في شمال البلد منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، عندما اضطر موظفو المعونة إلى الانسحاب نتيجة للقتال الذي نشب بين عناصر من الجبهة المتحدة الثورية ومن المجلس الثوري للقوات المسلحة. وإذ اكتملت أعمال الحصاد لتوها، خفت بصورة مؤقتة وطأة سوء التغذية الواسع الانتشار الذي ساد منذ ستة أشهر. ويجري حاليا التخطيط لتوجيه المساعدة الغذائية إلى المشردين داخليا والمرضى في المستشفيات وتلاميذ المدارس، على أن يقترن ذلك بعمليات توزيع البذار والأدوات وتنفيذ برامج الغذاء مقابل الزراعة لأسر المزارعين. وفي حين لا تعتبر المعونة الغذائية على نطاق واسع ضرورية في هذه المرحلة يُتوقع أن تلزم في نهاية المطاف مواصلة دعم أسر المزارعين للحيلولة دون تكرار حدوث سوء التغذية. كما تمس الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي للحالة المروعة التي بلغتها مرافق الصحة، والمياه، والصرف الصحي، والمدارس في معظم المناطق التي جرى تقييمها.

٣٧ - وفي الوقت نفسه، لا تزال حالات التأخير في نزع سلاح الجبهة المتحدة الثورية ومواصلة مقاومتها لنشر قوات الأمم المتحدة تعوق إمكانية وصول المساعدة الإنسانية إلى ما يقارب مليونين و ٦٠٠ ألف من سكان سيراليون المتأثرين بالحرب في المقاطعتين الشمالية العليا والشرقية. ولم يتسن سوى وصول مساعدة إنسانية ضئيلة في مواقع كامبيا بالمقاطعة الشمالية وكيلاهون وكونو بالمقاطعة الشرقية، وهي مواقع حرجة.

٣٨ - ولا يزال انعدام إمكانية الوصول يؤثر تأثيرا سلبيا على قدرة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على رصد حالة اللاجئين ومساعدتهم وعلى قدرتها على التحقيق في التقارير التي تشير إلى عودة اللاجئين في هذه المناطق. بيد أنه ذكر أن عددا محدودا من لاجئي سيراليون الآتين من ليبريا قد عادوا إلى بوجيهون. وتشير إسقاطات المفوضية إلى أن بإمكان نحو ١٠٨ ٠٠٠ لاجئ، من أصل ما مجموعه ٤٥٠ ٠٠٠، أن يعودوا إلى سيراليون هذا العام، إذا سمحت الظروف الأمنية بذلك.

٣٩ - وبالمقارنة بمناطق البلد الأبعد، تشهد ظروف إعادة توطين السكان المتأثرين بالحرب تحسنا تدريجيا في المقاطعة الجنوبية، بالإضافة إلى المنطقة الغربية وأجزاء من المقاطعة الشرقية السفلى، مثل كينيما. ولذلك، شرعت الحكومة، بدعم من وكالات الأمم المتحدة، في التخطيط لإعادة توطين المشردين داخليا إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، بدءا بـ ٠٠٠ ٥٢ شخص منهم يقيمون حاليا في تسعة مخيمات بالمنطقة الغربية. وستقدم للمشردين داخليا القادرين على العودة أو الراغبين فيها حزمات المساعدة على إعادة التوطين، بما فيها الغذاء مقابل العمل والتدريب فضلا عن برامج أخرى متصلة بذلك.

٤٠ - وإذا تحسنت إمكانية وصول المساعدة الإنسانية بدرجة كبيرة، ستحتاج وكالات الأمم المتحدة إلى دعم سخي إضافي من مجتمع المانحين الدولي. أما نداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات الموجه من أجل سيراليون لعام ١٩٩٩، فإنه لم يمول حتى الآن إلا بنسبة ٤٢ في المائة. ويلتمس النداء الموحد لعام ٢٠٠٠ الحصول على مبلغ ٧٠,٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وفي مطلع شباط/فبراير ٢٠٠٠، سافر ممثلون من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى سيراليون، وغينيا، وليبريا، لدراسة مسألة تخفيف حدة الحالة في تلك المنطقة الفرعية.

سابعا - الخطوات القادمة

٤١ - لا تزال إحدى الأولويات الرئيسية للأمم المتحدة في سيراليون تتمثل حاليا في التعجيل بتحقيق وجود موثوق لقوات حفظ السلام بجميع أنحاء البلد لتهيئة جو الثقة اللازم والظروف الأمنية اللازمة لتنفيذ مختلف جوانب عملية السلام. وتبذل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والأمانة العامة ما بوسعهما للتعجيل ببلوغ هذا الهدف. ويجب على الأطراف في سيراليون، ولا سيما الجبهة المتحدة الثورية، على إبداء التعاون التام مع البعثة وتسهيل الوصول غير المشروط إلى جميع أنحاء البلد. وينبغي أن يوضع في الاعتبار أن نشر البعثة ليس هدفا في حد ذاته وليس موجها ضد أي طرف من الأطراف أو يرمي إلى محاباة أي منها. وتسعى البعثة، من خلال الأمن الذي توفره، إلى تهيئة الظروف لجميع الأطراف في سيراليون لنزع السلاح وتكليل عملية المصالحة الوطنية والسلام بالنجاح. كما أن من شأن التعجيل بتحقيق وجود البعثة في الميدان أن ييسر إيصال المساعدة الإنسانية، التي تمس إليها الحاجة، إلى جميع المناطق ويساعد على إعادة الحياة الطبيعية والنشاط الاقتصادي.

٤٢ - ومن المفيد في هذه المرحلة بيان الخطوات الرئيسية الأخرى التي يتعين اتخاذها مستقبلا في عملية السلام بسيراليون. وذلك سيساعد على ترتيب الأولويات وتحديد مسؤوليات جميع المعنيين كما سيزود المجتمع الدولي بالمعايير اللازمة لقياس التقدم. ويمكن تصنيف الخطوات الرئيسية المقبلة تحت أربعة عناوين، هي: التعجيل بنزع سلاح جميع المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛ ونشر سلطة الدولة، بما في ذلك إنفاذ القوانين، في جميع أنحاء البلد؛ والمصالحة الوطنية والتحول إلى الديمقراطية؛ وتحسين قدرة سيراليون على كفالة أمنها. وإحراز قدر هام من التقدم في سنة ٢٠٠٠ نحو بلوغ هذه

الأهداف الهامة سيكون شرطا أساسيا لتنظيم وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية نزيهة يُتوخى إجراؤها في مطلع عام ٢٠٠١ وسيرسي الأسس اللازمة لإنعاش البلد اقتصاديا.

٤٣ - ومن الواضح أن النجاح في بلوغ هذه الأهداف يقتضي الالتزام الكامل المطرد من جانب حكومة سيراليون وحزب الجبهة المتحدة الثورية والأطراف الأخرى في سيراليون، بالإضافة إلى المجتمع الدولي. وتجدر الإشارة إلى أنه لا تزال هناك شكوك جدية إزاء التزام الجبهة المتحدة الثورية، بعملية السلام، وينبغي لها أن تتخذ على الفور تدابير مقنعة لتبديد هذه الشكوك. وفي الوقت نفسه، سيظل ممثلي الخاص يضع نفسه تحت تصرف السيد سنكواه وزعماء سيراليون الآخرين لإجراء المشاورات والتصدي، قدر الإمكان، لأي شواغل أو شكوك مبررة قد تكون لديهم، وذلك في إطار حوار يتسم بالشفافية والإيجابية.

٤٤ - ويجب على أطراف اتفاق لومي وشركائهم الدوليين أن يستفيدوا استفادة كاملة من الآليات المتوخاة في ذلك الاتفاق فضلا عن تعزيز هذه الآليات تعزيزا لتنفيذ جميع جوانب الاتفاق، وهي لجنة التنفيذ المشتركة واللجنة العسكرية المشتركة ولجان مراقبة وقف إطلاق النار.

التعجيل بنزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم

٤٥ - وفقا لاتفاق لومي، كان ينبغي أن تبدأ عملية التجميع بالمعسكرات ونزع السلاح والتسريح بالتوازي مع نشر قوة حفظ السلام المحايدة المتوخاة في الاتفاق. ويمكن جزئيا ربط البطء الذي تتسم به هذه العملية بالمعوقات التي وضعت في طريق نشر بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، الأمر الذي أثر بدوره في ضمان الأمن اللازم لتشييد الهياكل الأساسية والمرافق اللازمة للمعسكرات. ولذلك، ينبغي التعجيل بعملية نزع السلاح والتسريح والإدماج باتباع نهج مرن يركز على النتائج، شريطة تمكن البعثة من الانتشار في جميع أنحاء البلد وتوفير الأمن للمحاربين السابقين من جميع الفصائل بإنصاف ونزاهة. وينبغي التصدي على وجه السرعة للثغرات والصعوبات القائمة، التي من قبيل ظروف المعيشة في المعسكرات ودفع البدلات ومسألة بطاقات الهوية. كما أن من المهم قدر الإمكان تجنب ما قد يحدث أثناء موسم الأمطار، الذي يبدأ في سيراليون في حزيران/يونيه، من مصاعب جدية في إدارة معسكرات نزع السلاح والتسريح والإدماج، وتقديم الدعم السوقي لها. ومن الواضح بوجه عام أن هناك حاجة إلى اتفاق جميع الأطراف المؤثرة على موعد مستهدف واقعي لإنجاز نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم والتعجيل بالجهود الرامية إلى زيادة الوعي فيما بينهم بطرائق برنامج نزع السلاح والتسريح والإدماج. وفي هذا الصدد، ينبغي للجبهة المتحدة الثورية أن تقدم على وجه السرعة معلومات كاملة مستوفاة عن عدد المحاربين التابعين لقيادتها وأن تكفل امتثالهم لبرنامج نزع السلاح والتسريح والإدماج.

٤٦ - وفي الوقت نفسه، من المهم أن تُصعد حكومة سيراليون من خلال اللجنة الوطنية للتعمير وإعادة التوطين والتأهيل، وشركاؤها الوطنيون والدوليون جهودها لتنفيذ جميع جوانب عملية نزع السلاح والتسريح والإدماج. وعلى الرغم من تحقيق بعض التقدم في التخطيط لإعادة إدماج المحاربين السابقين، لا يزال يتعين عمل الكثير لكفالة وضع المشاريع ذات الصلة وتنفيذها بسرعة لتلبية احتياجات المحاربين السابقين

المسرحين واللاجئين العائدين والمشردين داخليا والمجتمعات المحلية المتأثرة بالحرب في جميع مقاطعات سيراليون. وينبغي تنسيق ذلك، تنسيقا محكما، مع جميع المنظمات الإنسانية والإنمائية، بما فيها وكالات الأمم المتحدة المعنية. ويؤمل أن تغتنم الحكومة بصورة كاملة دورها القيادي اغتناما تاما لكي تمضي قدما ببرنامج نزع السلاح والتسريح والإدماج.

٤٧ - كما يرتبط نجاح برنامج نزع السلاح والتسريح والإدماج ارتباطا وثيقا بإعادة تشكيل القوات المسلحة (انظر الفقرة ٥٤ والفقرة ٤٥ أدناه)، التي ينبغي أن تستوعب عددا كبيرا من المحاربين السابقين بكل فئاتهم. وينبغي تنفيذ هذه العملية بطريقة متساوقة تتسم بالشفافية، لمواصلة تشجيع نزع السلاح والتسريح دون إيجاد توقعات غير واقعية في صفوف المحاربين السابقين. ومن المهم أيضا تنفيذ عملية إعادة التشكيل في اتفاق كامل مع أحكام اتفاق لومي ذات الصلة، التي تشترط بشكل محدد على المهتمين بالانضمام إلى الجيش الجديد أن ينزعوا سلاحهم أولا ويفوا بالمعايير المقررة والموضوعية، وتشترط أن يعكس تكوين الجيش الجديد تكوين سيراليون الجغرافي - السياسي.

نشر سلطة الدولة

٤٨ - إن نشر سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد أمر بالغ الأهمية في الأجلين القصير والطويل. ففي الأجل القصير، يتطلب النجاح في تنفيذ مشاريع ممولة دوليا لإعادة إدماج المحاربين السابقين وتقديم المساعدات الإنسانية وإنعاش المجتمعات المحلية المتأثرة بالحرب وجود شركاء حكوميين على صعد المقاطعات والمحافظات والمجتمعات المحلية. ووجود الشركاء الحكوميين مطلب لا غنى عنه ليتسنى لسيراليون تنظيم وإجراء انتخابات بحلول مطلع العام القادم. أما في الأجل الطويل، فسيكون بمقدور الحكومة أن تضطلع، بدعم من المجتمع الدولي، بعمليات التعمير والتشييد والتنمية في البلد بفترة ما بعد الحرب إذا توافرت لها هياكل أساسية موثوقة على الصعيدين الوطني والمحلي. وفي هذا الصدد، يتمثل أحد الأهداف الرئيسية في إنشاء آلية تتوافر لها أسباب البقاء تتيح لحكومة سيراليون وشعبها جني ثمار استغلال الموارد الاستراتيجية للبلد.

٤٩ - وفي الوقت الحاضر، تتمثل العقبة الرئيسية التي تعترض نشر سلطة الدولة الى المحافظات في استمرار رفض الجبهة المتحدة الثورية فتح منافذ الوصول الى جهات بالمقاطعات الشمالية والشرقية، ومنها جهات ذات نشاط اقتصادي رئيسي. ويتعين على تلك اتخاذ خطوات فورية لوقف التدخل في عملية مرور السلع والأشخاص، التي تعوقها حواجز الطرق وطلبات دفع الرسوم وتعترضها سلطات محلية تعمل خارج نطاق الحكومة. وتقف البعثة على أهبة الاستعداد للمساعدة في تفكيك هذه الهياكل الموازية وتهيئة بيئة آمنة تكفل حرية تنقل المدنيين والحركة التجارية. وفي الوقت ذاته، ينبغي التأكيد على أن البعثة ليس لديها الولاية ولا النية لوقف أي نشاط اقتصادي أو للتدخل فيه. ويخضع استغلال الموارد الطبيعية، من جميع النواحي لمسؤولية الحكومة وأجهزتها المختصة، لا سيما لجنة إدارة الموارد الاستراتيجية والتعمير الوطني والتنمية التي يرأسها السيد سانكوه. ولا بد أن تعمل هذه اللجنة بكل طاقتها بأسرع وقت ممكن، وأن تزود الحكومة والمجتمع الدولي هذه الهيئة الهامة بكل المساعدات الضرورية. ولكن هذه المساعدة

مرهونة بإعداد اللجنة برنامج عمل قابل للتطبيق. والى جانب تقديم الدعم الى الحكومة فيما تبذله من جهود لإدارة مواردها الاستراتيجية وتنظيم استغلالها قد يود المجتمع الدولي أن ينظر في اتخاذ تدابير لتقديم المساعدة لوقف بيع الماس الذي يتم استخراجه بصورة غير مشروعة في سيراليون.

٥٠ - وفي الوقت الحاضر، ينبغي على وجه السرعة وضع خطة لإعادة سلطة الدولة الإدارية الى جهة ماكيني/ ماغبوراكا ضمن إطار زمني لنشر السلطات المدنية، بما فيها ضباط الشرطة. وينبغي أن تنسق عملية التخطيط هذه تنسيقا محكما مع البعثة فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية ومع الأنشطة الإنسانية والإنمائية لتتسنى الاستفادة من جميع الموارد المتاحة. ويتوقع نشر موظفي الشؤون السياسية والمدنية وشؤون حقوق الإنسان التابعين للبعثة في ماغبوراكا في نهاية آذار/ مارس لتيسير استئناف الأنشطة الحكومية. كما ينبغي الإسراع بالخطط الرامية الى نشر إدارة الدولة الى مواقع أخرى.

المصالحة الوطنية وإحلال الديمقراطية

٥١ - لترسيخ جذور السلام في سيراليون، من الأهمية بمكان أن تشرع أطراف اتفاق لومي وغيرها من التيارات السياسية في سيراليون في المستقبل القريب في عملية لرأب الصدع على الصعيد الوطني والعمل معا لتعزيز احترام سيادة القانون والمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان. ومن المهم أن تُنشأ قريبا لجنة الحقيقة والمصالحة ولجنة حقوق الإنسان، وكلتاهما ينص عليهما اتفاق لومي، وأن تتمكنا من بدء أعمالهما بالتعاون الكامل مع جميع الأطراف في سيراليون.

٥٢ - ومن الأهمية بمكان أيضا أن تتمكن جميع الأطراف السياسية، بما فيها حزب الجبهة المتحدة الثورية من المشاركة التامة في الحياة السياسية للبلد. وتحويل تلك الجبهة من حركة تمرد الى حزب سياسي يتم دمجه بالكامل في الحركة السياسية العامة في البلد عملية جديرة بأن يقدم لها الدعم اللازم. وإنني أدعو كل من يهمه الأمر في سيراليون وفي المجتمع الدولي الى النظر في تقديم هذه المساعدة. ويتوقف دعم المجتمع الدولي على صدور مؤشرات واضحة عن حزب الجبهة المتحدة الثورية، ولا سيما بنزع سلاح محاربيه، لكي يوضح أنه ملتزم التزاما تاما بالعملية الديمقراطية.

٥٣ - وبدنو موعد انتخابات عام ٢٠٠١ في سيراليون، ينبغي أن يكون بمقدور جميع الأحزاب السياسية أن تشارك في الحملة الانتخابية. وينبغي بوجه خاص أن يكون بمقدورها جميعا أن تستفيد من وسائط الإعلام. وإنني أنوي أن أقدم الى مجلس الأمن في الوقت المناسب خطة عمل لدعم الانتخابات، لينظر فيها.

إعادة بناء قوات أمن سيراليون

٥٤ - كما هو مبين في تقريري السابق، لا يمكن أن تكون المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي لسيراليون بلا بداية أو نهاية، وعلى الحكومة أن تبذل قصارى جهودها لتؤكد أنها قادرة على المحافظة على ديمقراطية مستقرة وعلى ضمان أمن إقليمها ومؤسساتها. وإنشاء جيش وطني نظامي في وقت مبكر من شأنه أن يتيح للبعثة أيضا أن تحد من وجودها في البلد تدريجيا. ويشكل إعداد وزارة الدفاع خطة

عسكرية لإعادة الإدماج علامة هامة في هذه العملية. وينص مشروع الخطة على إنشاء القوات المسلحة بقوام قدره ٥٠٠ ٨ فرد تقريبا، عليهم جميعا أن يستوفوا معايير الفرز المقررة والخضوع لتدريب موحد. وقد تقرر إجراء الفرز في نيسان/أبريل - أيار/ مايو؛ ولذلك ينبغي بذل جهود متضافرة للتعجيل بنقل المحاربين السابقين من معسكرات برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الى مرفق خاص في منطقة الميل ٩١. وواضح أن الحكومة ستحتاج الى مساعدات دولية كبيرة لتنظيم وتدريب القوات المسلحة الجديدة التي سيكون بمقدورها أداء دورها المنوط بها بموجب الدستور حسبما ينص اتفاق لومي. وأود أن أعرب عن امتناني للمملكة المتحدة، نظرا لما اضطلعت به من دور قيادي في هذا الصدد. ويؤمل أن تتمكن القوات المسلحة الجديدة لسيراليون في الوقت المناسب، وحسب الاقتضاء، من الحلول محل البعثة في المحافظة على الأمن بجميع أنحاء البلد، لا سيما عند قدوم فترة الانتخابات الحساسة في العام القادم.

٥٥ - إن لتأهيل قـــوة شرطـــة سيراليون دورا بالغ الأهمية في جميع الجهود الرامية الى تعزيز نظام الأمن الوطني واستعادة سيادة القانون. وقد أحرز بعض التقدم في هذا الصدد، إلا أنه لا يزال ثمة كثير مما ينبغي عمله للوفاء بالاحتياجات الأساسية لاستعادة سلطة الشرطة ومعالجة بعض دواعي القلق الخاصة. وبالنظر الى اشتداد تهريب المخدرات والإدمان، وهو أحد جوانب الصراع المسلح التي تثير الانزعاج، ينبغي أيضا اتخاذ تدابير للتصدي لهذه المسألة من جانبيها الأمني والاجتماعي.

٥٦ - ولتحقيق الأهداف المحددة أعلاه، سيكون ضروريا إعداد حملة إعلامية توجه إلى جميع أنحاء البلد من شأنها أيضا أن تعزز فهم دور وولاية الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. وستعود هذه الحملة بالفائدة على برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعلى عملية تنظيم الانتخابات وإجرائها. وستجري إدارة شؤون الإعلام تقييما للاحتياجات الإعلامية لتعظيم قدرة البعثة في هذا المجال الحيوي.

ثامنا - ملاحظات

٥٧ - واضح أنه لا يزال ثمة كثير مما ينبغي عمله لتعزيز عملية إحلال السلام في سيراليون وأنه لا بد من توافر موارد مادية ومالية وفيرة لتحقيق هذه الأهداف المبينة أعلاه. وفي هذا الصدد، أعرب عن ترحيبي الشديد بتنظيم مؤتمر للمانحين في لندن في ٢٧ آذار/ مارس ٢٠٠٠ وعن ثقتي في أن أصحاب المصلحة سيشتركون فيه اشتراكا فعالا. وإنني أناشد أيضا مجتمع المانحين تقديم تبرعات سخية للصندوق الاستئماني المتعدد المانحين التابع للبنك الدولي، لتغطية النقص الحالي، البالغ ما يقرب من ٢٠ مليونا من دولارات الولايات المتحدة، في تمويل برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وعلى الرغم من أن الصندوق يوفر آلية تمويل هامة للبرنامج المذكور، أرى أنه سيكون من المفيد أن تقدم آليات الأمم المتحدة دعما ماليا لمختلف الجوانب الأخرى لعملية السلام بما فيها المشاريع الصغيرة السريعة الأثر، والشؤون المدنية، وتأهيل الشرطة المدنية، ودعم الأحزاب السياسية (بما فيه تحويل حزب الجبهة الثورية المتحدة الى حزب سياسي)، وغير ذلك من الجهود الرامية الى إحلال الديمقراطية. ولذلك، أنوي تنقيح صلاحيات

صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لسيراليون، الذي أنشئ في الأصل لدعم فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغير ذلك من الجهود المتصلة بحفظ السلام.

٥٨ - ولكن الموارد لوحدها لا تكفي. فالحكومة، وحزب الجبهة الثورية المتحدة والجماعات الأخرى، وجميع القادة في سيراليون يتحملون مسؤولية ذاتية لدفع عملية السلام الى الأمام، وإنني مضاعفة جهودهم. وأنا مقتنع بأن الالتزام الملموس من قبل جميع الأطراف في سيراليون سيكون معيارا يقرر بفضله المانحون ما إذا كانوا سيقدمون الأموال لهذا البلد أم لا.

٥٩ - على الرغم من الحالة الأمنية الخطرة في سيراليون، تم بلا شك إحراز قدر متواضع من التقدم في البلد صوب تنفيذ الأحكام المتعلقة بشؤون الحكم الواردة في اتفاق لومي، ولا سيما ما يتصل منها بتشغيل لجنة توطيد السلام ولجنة إعادة النظر في الدستور.

٦٠ - وفي الوقت نفسه، لا أزال أشعر بالقلق البالغ إزاء النهج السلبي المحير الذي كثيرا ما يتبعه السيد سنكوه إزاء عناصر أساسية من عملية السلام وإزاء الدور المنوط بالأمم المتحدة. فالتعليقات العدائية التي يعلنها زعيم حزب الجبهة المتحدة الثورية على الملأ تجاه بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والولاية المنوطة بها قد أدت إلى زيادة التوتر السائد في الميدان بين محاربي الجبهة المتحدة الثورية وقوات بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وهذا الاتجاه الخطير من شأنه إلحاق الأذى بعملية السلام، وينبغي إيقافه. ومن المفهوم تماما أن الحالة الراهنة تثير شكوكا جدية في التزام كل من السيد سنكوه والجبهة المتحدة الثورية بالتنفيذ الأمين لاتفاق السلام. وبالتالي، فإنني أدعوه إلى تبديد هذه الشكوك بطريقة ملموسة لا تدع مجالا لأدنى شك.

٦١ - وبنفس القدر من الأهمية، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يقبل باستمرار انتهاكات وقف إطلاق النار الموجهة ضد السكان المدنيين وقوات حفظ السلام. وفضلا عن ذلك، لا يمكن القبول بالاعتراض المتواصل لسبيل دوريات البعثة وعمليات نشر قواتها، ويجب أن يتوقف ذلك على الفور. ولا غنى عن التعاون التام من قبل جميع الأطراف المعنية، ولا سيما حزب الجبهة المتحدة الثورية. والمحك الرئيسي لنوايا تلك الجبهة فيما يتصل بعملية السلام هو الإسراع بإعادة جميع الأسلحة والمعدات المستولى عليها من القوات الغينية والكينية وتمكين بعثة الأمم المتحدة في سيراليون من التنقل في جميع أنحاء البلد بحرية.

٦٢ - ولقد أحرزت بعثة الأمم المتحدة، رغم الصعوبات الجمة التي واجهتها، تقدما عظيما في الانتشار في أماكن عديدة، بما فيها أماكن لم يسبق لأفراد حفظ السلام التابعين لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن انتشروا فيها. وآمل أن يساعد التوسيع المتواصل لنطاق بعثة الأمم المتحدة على زرع بذور الثقة، وعلى التعجيل بخطى عملية نزع السلاح وإيصال المساعدة الإنسانية، وعلى عيش جميع سكان سيراليون حياتهم الطبيعية من جديد. وفي هذا الصدد، ينبغي ألا يوجد أي شك في عزم المجتمع الدولي وتصميمه على مساعدة سيراليون، على النحو المبين في قرارات مجلس الأمن، أو في ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وقوامها وقواعد اشتباكها. ومن المفيد التذكير بأن عملية

حفظ السلام هذه قد أنشئت استجابة لطلب الموقعين على اتفاق لومي، بمن فيهم السيد سنكواه، وجود قوة محايدة لحفظ السلام.

٦٣ - وقد سرني ما أبداه الرئيس ألفا عمر كوناريه، رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ورئيس مالي، من التزام في دعم عملية السلام في سيراليون. إذ أنه بزيارته لفريتاون، وعقده الاجتماع الثاني للجنة التنفيذ المشتركة بُعيد توليه رئاسة تلك الجماعة، وتنظيمه لاجتماع استثنائي في باماكو يومي ١ و ٢ آذار/ مارس، قد منح زخما قويا لجهود توطيد السلام. كما أن الجهود التي يبذلها القادة الآخرون في المنطقة تعتبر حاسمة أيضا في تثبيت عملية السلام في مسارها. وإنني آمل أن يواصلوا إبداء التعاون المشكور في هذا الصدد.

٦٤ - وفي الفرع الوارد أعلاه المتعلق بالخطوات المقبلة، بيّن هذا التقرير التحديات الهامة التي تنتظر عملية السلام في سيراليون. ولإنجاح هذه العملية، لا مناص من أن يبدي قادة حكومة سيراليون وزعماء الجبهة المتحدة الثورية والجماعات الأخرى التزاما ملموسا بتنفيذ اتفاق لومي. وعلى وجه الخصوص، ينتظر أن يضطلع السيد سنكواه وزعماء المتمردين الآخرون اضطلاعا تاما بمسؤولياتهم أمام شعب سيراليون. وقد ينشأ بالطبع مع مرور الوقت تباين في الآراء بشأن بعض عناصر اتفاق لومي، إلا أنه ينبغي تناولها بطريقة منفتحة، بناءة، ديمقراطية.

٦٥ - ويتوجه المجتمع الدولي بالشكر لحكومات غانا، وغينيا، وكينيا، ونيجيريا، والهند، تقديرا لمساهماتها القيمة في قوة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. ولقد ساهمت حكومة نيجيريا على وجه الخصوص مساهمة كبيرة بإبدائها المرونة اللازمة فيما يتصل بإبقاء القوات والمعدات الأساسية في سيراليون لتجنب حدوث فراغ أمني، في الوقت الذي تقوم فيه بعثة الأمم المتحدة ببناء قوتها تدريجيا. ويتوجب توجيه الشكر على نحو مماثل إلى سائر الحكومات التي ساهمت في مسعى حفظ السلام الهام هذا بتقديم المراقبين العسكريين أو أفراد الشرطة المدنية أو بأي طريقة أخرى.

٦٦ - ولم تتحقق بعد تلبية الاحتياجات الإنسانية لجميع سكان سيراليون في شتى أنحاء البلد، وهذا يشكل مصدر قلق بالغ. ومن الجدير بالذكر أن اتفاق لومي للسلام يلزم جميع الأطراف بجلاء بأن تضمن الوصول الآمن غير المقيد إلى جهات البلد كافة. ومن شأن الإسراع في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أن يؤدي إلى تيسير ذي شأن لمهمة جماعات المساعدة الإنسانية المتمثلة في إيصال المساعدة التي تشتد إليها حاجة جميع الفئات المحتاجة.

٦٧ - وإنني أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لممثلي الخاص، السيد أولوييمي أدنيجي، ولقائد القوة، اللواء فيجيه كومار جيتلي، وللأفراد العسكريين والموظفين المدنيين في البعثة، وكذلك لبرامج الأمم المتحدة ووكالاتها وغيرها من المؤسسات العاملة في البلد، وذلك تقديرا لتفانيهم في دفع عملية السلام في سيراليون إلى الأمام ولجهودهم التي لا تكل.

مرفق

بعثة الأمم المتحدة في سيراليون: المساهمات
في ١ آذار/ مارس ٢٠٠٠

البلد	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	القوات	المجموع
الاتحاد الروسي	١٥			١٥
إندونيسيا	١٠			١٠
الأردن	٥			٥
أوروغواي	١١			١١
باكستان	١٠			١٠
بنغلاديش	١٢			١٢
بوليفيا	٤			٤
تايلند	٥			٥
جمهورية تنزانيا المتحدة	١٢			١٢
الجمهورية التشيكية	٥			٥
الدانمرك	٢			٢
زامبيا	١١			١١
سلوفاكيا	٢			٢
السويد	٣			٣
الصين	٦			٦
غامبيا	٢٦			٢٦
غانا	٤	٣	٧٧٤	٧٨١
غينيا	١٢	٣	٧٧٦	٧٩١
فرنسا	٣			٣
قيرغيزستان	٢			٢
كرواتيا	١٠			١٠
كندا	٥			٥
كينيا	١١	١٠	٨١٦	٨٣٧
مالي	٨			٨
ماليزيا	١٠			١٠
مصر	١٠			١٠
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	١٥		٨	٢٣
النرويج	٥			٥
نيبال	٦			٦
نيجيريا	٤	٩	٣ ٢٤١	٣ ٢٥٤
نيوزيلندا	٢			٢
الهند	١٤	١٨	١ ٤٧٣	١ ٥٠٥
المجموع	٢٦٠	٤٣	٧ ٠٨٨	٧ ٣٩١

الشرطة المدنية التي جرى نشرها (٦): من غانا وكينيا وماليزيا وناميبيا والنرويج والهند.

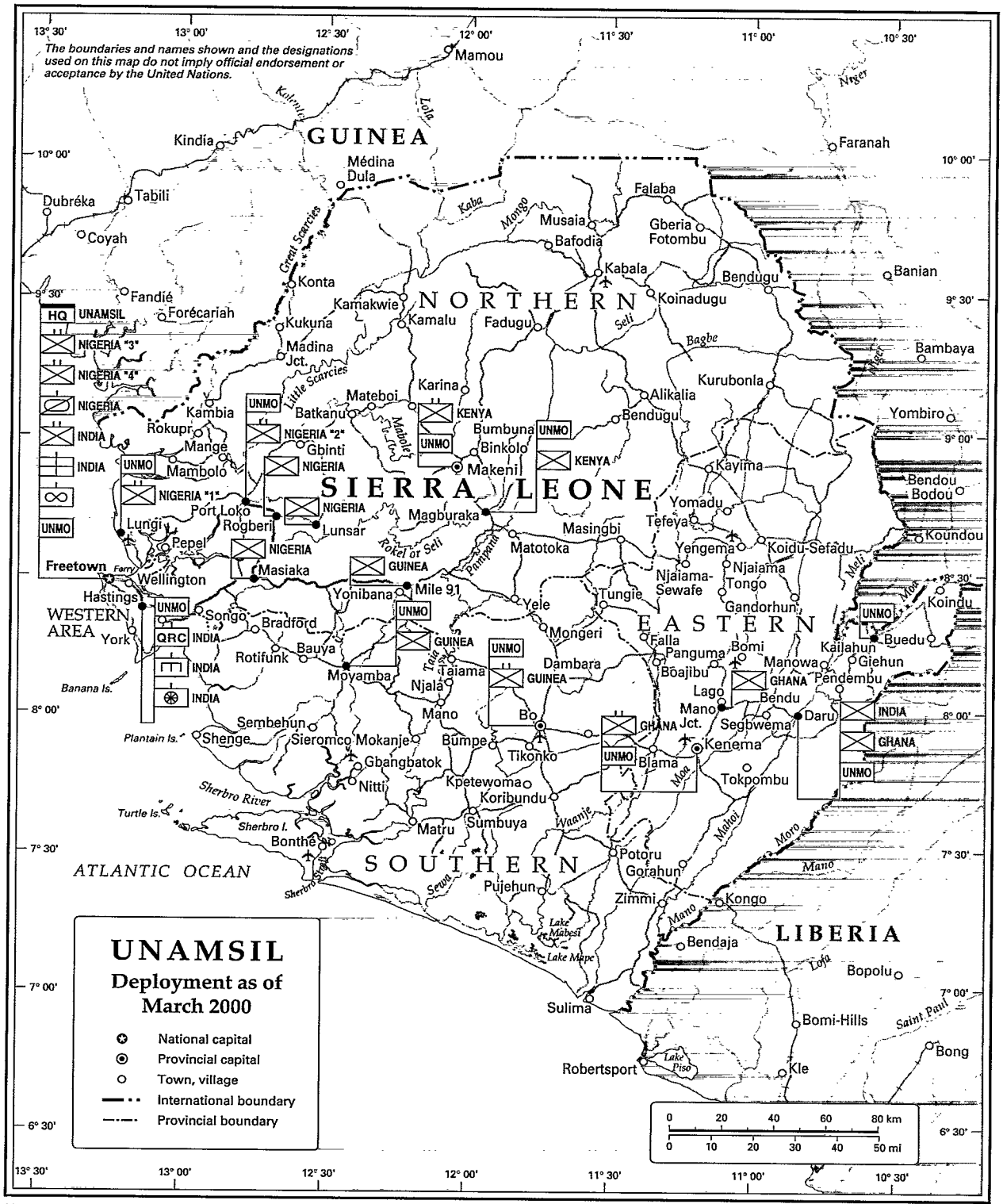

Map No. 4132 Rev. 2 UNITED NATIONS
March 2000

Department of Public Information
Cartographic Section